الأمم المتحدة

E/2006/62

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
3 May 2006
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦

جنيف، ٣-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦

البند ٧ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: التبغ أو الصحة

فرقة العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات والمعنية بمكافحة التبغ

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٤/٦٢ الذي طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦ عن التقدم الذي أحرزته فرقة العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات والمعنية بمكافحة التبغ في تنفيذ التعاون المتعدد القطاعات بشأن التبغ أو الصحة.

ويصف التقرير الشواغل الاجتماعية والاقتصادية لاستعمال التبغ. ثم يركز على المجالات المحددة لمكافحة التبغ التي تثير القلق حيث يمكن أن يكون التعاون بين الوكالات مهما، بما في ذلك، التعرض للتدخين غير المباشر، والصلة بين التبغ والفقر، واتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية المعنية بمكافحة التبغ، ووضع بروتوكول لكبح الاتجار غير المشروع في منتجات التبغ ومسألة المسؤولية الاجتماعية لشركات صناعة التبغ.

* E/2006/100.

240506 240506 06-33831 (A)

أولا – منشأ فرقة العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات المعنية بمكافحة التبغ واستكمال المعلومات المتعلقة بآلياتها وأنشطتها

١ – طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٩٣/٧٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣، إلى الأمين العام أن ينشئ تحت إشراف منظمة الصحة العالمية وفي حدود الموارد المتاحة مركزا للتنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة القائمة بشأن موضوع التعاون المتعدد القطاعات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لإنتاج التبغ واستهلاكه، آخذا في الاعتبار بشكل خاص العواقب الصحية الوخيمة لاستعمال التبغ وأُنيطت هذه المسؤولية بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد). وقدم مركز التنسيق إلى الأمين العام بين عامي ١٩٩٣و ١٩٩٨ ثلاثة تقارير خلال الدورات الموضوعية للمجلس للأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٧ (E/1994/83 و E/1995/67 و Add.1، و E/1997/62).

٢ – وفي عام ١٩٩٩، وافق الأمين العام على تعيين فرقة عمل مخصصة مشتركة بين الوكالات معنية بمكافحة التبغ بقيادة منظمة الصحة العالمية، وحلت بالتالي محل ترتيب مركز التنسيق في الأونكتاد. وقد اتخذ هذا القرار بهدف تكثيف الاستجابة المشتركة للأمم المتحدة وتعزيز الدعم العالمي لمكافحة التبغ. وقد أقرت اللجنة التنظيمية التابعة للجنة التنسيق الإدارية إنشاء فرقة العمل الجديدة المذكورة، وذلك في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٩ المعقودة في جنيف يومي ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ (ACC/1999/2، الفرع سابعا).

٣ – ووفقا للقرار ١٩٩٩/٥٦ الذي اتخذه المجلس في دورته الموضوعية المعقودة في تموز/يوليه عام ١٩٩٩ والذي أقر فيه إنشاء فرقة العمل بقيادة منظمة الصحة العالمية، قدم الأمين العام تقريرا إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ (E/2000/21) عن التقدم الذي أحرزته فرقة العمل في تنفيذ التعاون المتعدد القطاعات بشأن التبغ أو الصحة. وقدم تقرير في الدورتين الموضوعيتين لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤. ويقدم هذا التقرير استجابة لقرار المجلس ٢٠٠٤/٦٢ الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا عن عمل فرقة العمل في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦.

٤ – وتتكون عضوية فرقة العمل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ومنظمة الطيران المدني الدولي؛ ومنظمة العمل الدولية؛ وصندوق النقد الدولي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)؛ وبرنامج

الأمم المتحدة للبيئة؛ وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والبنك الدولي والمنظمة العالمية للجمارك؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ ومنظمة التجارة العالمية.

٥ - وقد اجتمعت فرقة العمل، منذ إنشائها ست مرات. وعقدت الدورة السادسة لفرقة العمل يومي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في مكتب العمل الدولي في جنيف. وشاركت في استضافة الاجتماع منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية. وشارك في الدورة ممثلون عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واليونيسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، والمفوضية الأوروبية، وكذلك مكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول)، والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش. وكان من بين المواضيع الرئيسية التي جرت مناقشتها أماكن العمل الخالية من التدخين، والاتجار غير المشروع في منتجات التبغ، والصلة بين مكافحة التبغ والتنمية الاقتصادية، والأعمال التحضيرية التي تتعلق بتنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية لمكافحة التبغ. وحدد المشاركون أيضا إطارا عاما لهيكل التقرير الرابع الذي سيقدم إلى المجلس ومواضيعه الرئيسية.

ثانيا - استعمال التبغ: نظرة عامة عن شواغل الصحة العامة والشواغل الاجتماعية والاقتصادية[1]

٦ - التبغ ثاني سبب للوفاة في العالم ورابع عوامل الخطر الأكثر شيوعا المسببة للمرض في العالم. وهو يتسبب في ٤,٩ مليون حالة وفاة في السنة، أي ما يعادل حالة من عشر حالات وفاة البالغين في العالم. وتبدو هذه الأرقام أكثر مدعاة للقلق عند النظر في الإسقاطات المستقبلية التي تقدر أن هذا العدد سيتضاعف تقريبا بحلول عام ٢٠٢٠.

٧ - وهناك حاليا ما يناهز ١,٣ بليون من المدخنين في العالم. ويمثل الرجال أكثر من بليون مدخن بينما يصل عدد المدخنات إلى ٢٣١ مليون. ويعيش ٩٠٠ مليون مدخن، أي ٨٤ في المائة من كل المدخنين في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، ولا يعيش منهم في البلدان المتقدمة اقتصاديا سوى ١٦ في المائة. وإذا ظل الانتشار العالمي لتعاطي التبغ دون تغيير، من المتوقع أن يرتفع إجمالي عدد المدخنين إلى أكثر من ١,٧ مليار بحلول عام ٢٠٢٥.

٨ - وكل منتجات التبغ ضارة، ولا يوجد سبيل آمن لاستعمالها. وموضوع اليوم العالمي للامتناع عن التدخين الذي أعلنته منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٦ هو ''التبغ: مميت في أي شكل أو قناع''. ولسوء الحظ، هناك قدر محدود من المعلومات الدقيقة، بالنسبة إلى العديد من منتجات التبغ، عن مكونات هذه المنتجات وما تحتويه من مواد سامة وآثارها على الصحة. والغرض من هذه الحملة هو مساعدة مستعملي التبغ وكذلك غير مستعمليه على الحصول على معلومات دقيقة وكشف النقاب عن حقيقة وتأثير كل منتجات التبغ - التقليدية والجديدة والمستقبلية.

٩ - وبالنظر إلى الاتجاه الحالي، من المتوقع أن يؤثر وباء التدخين في البلدان النامية الأكثر فقرا التي ما فتئت تكافح لتحسين الظروف المعيشية لسكانها.

١٠ - ولا يمكن قصر أثر استعمال التبغ على مستعملي التبغ فقط لأن استهلاكه ينشئ آثارا خارجية سلبية كذلك. ويواجه الأفراد المعرضون لدخان مستعملي السجائر أخطارا صحية شديدة. وهناك أدلة علمية واضحة عن زيادة خطر سرطان الرئة لدى غير المدخنين المعرضين للتدخين غير المباشر، وتقدر زيادة الخطر المذكورة بنسبة ٢٠ في المائة لدى النساء و ٣٠ في المائة لدى الرجال الذين يعيشون مع مدخن. كما تبين أن غير المدخنين الذين يعيشون مع مدخنين معرضون لخطر الإصابة بأزمة قلبية أو الوفاة من مرض القلب بنسبة تزيد على ٣٠ في المائة.

١١ - ويثير استعمال التبغ القلق أيضا بوصفه مسألة إنمائية. وتبين الدلائل من جميع أنحاء العالم أن الأشخاص الأكثر فقرا هم الأكثر ميلا إلى التدخين. فبالنسبة إلى الفقراء، تمثل النقود المنفقة على التبغ ارتفاع تكلفة النفقات الأساسية؛ فالنقود المنفقة على التبغ هي نقود لم تنفق على السلع الحيوية مثل الغذاء للأسرة والتعليم والرعاية الصحية. ويساهم التبغ أيضا في فقر الأفراد وأسرهم لأن من المرجح أن يعاني مستعملو التبغ أكثر من غيرهم من المرض وفقدان الإنتاجية وفقدان الإيرادات (ناهيك عن التكاليف الطبية الأكثر ارتفاعا والوفاة في أسوأ الحالات). وعلاوة على ذلك، يمكن أن تساهم زراعة وصناعة التبغ في بعض الحالات في مرض وفقر الأسر التي تزاول هذه الأنشطة. ويشكل التبغ والفقر حلقة مفرغة يصعب الإفلات منها ما لم يشجع مستعملو التبغ ويتلقوا الدعم اللازم للإقلاع عن التدخين.

١٢ - وسيؤدي اتخاذ تدابير سليمة وقوية لمراقبة التبغ فعلا إلى تخفيض الاستهلاك، مما يؤدي بدوره إلى تحسين صحة السكان ويساهم في تحسين التنمية الاقتصادية وخاصة في البلدان النامية. وفي ضوء الاستنتاجات والحجج التي تقدم ذكرها، فإن من الواجب تنفيذ إجراءات

مكافحة التبغ تنفيذا فعالا، خاصة من خلال اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية لمكافحة التبغ.

ثالثا – استعمال التبغ وإنتاجه: دواعي القلق الرئيسية

ألف – التدخين غير المباشر وأماكن العمل الخالية من التدخين

١٣ – التدخين غير المباشر، الذي يشار إليه عادة بعبارة دخان التبغ البيئي، مزيج من الدخان المنبعث من سيجارة محترقة (دخان تيار جانبي) والدخان الذي يفوح به مدخن ما (دخان تيار رئيسي). ويحتوي الدخان النابع من التدخين غير المباشر على ٢٥٠ مادة مسببة للسرطان أو سامة بشكل آخر. ويشير التدخين السلبي، الذي يسمى أيضا التدخين اللاإرادي، إلى استنشاق غير المدخنين والمدخنين أنفسهم للدخان المنبعث من التدخين غير المباشر. والتعرض للتدخين غير المباشر شائع في معظم أنواع الأماكن الداخلية، مثلا البيوت وأماكن العمل والنقل العام والأماكن العامة. أما بالنسبة إلى البالغين المقيمين مع غير المدخنين، يعتبر مكان العمل عادة المكان الرئيسي الذي يتعرضون فيه للتدخين، بينما يكون البيت نمطيا المكان الذي يجري فيه أكبر قدر من التعرض بالنسبة إلى الأطفال وغير العاملين من الأزواج (النساء في غالب الأحيان).

١٤ – وقد استنتجت عدة دراسات لعلم الأوبئة أن التعرض للتدخين غير المباشر يسبب أمراضا خطيرة وفتاكة لغير المدخنين. ومن بين الآثار الصحية السلبية للتدخين غير المباشر على الأطفال انخفاض الوزن عند الولادة، وتأخر نمو الجنين، والتشوهات الخلقية عند الولادة، والآثار الصحية بعد الولادة مثل المشاكل التنفسية، وزيادة خطر متلازمة موت الرضع المفاجئ، وانخفاض النمو الجسدي، وزيادة مشاكل الإدراك والسلوك، وزيادة خطر السرطان لدى الأطفال. ومن بين الآثار الصحية السلبية للتدخين غير المباشر على البالغين سرطان الرئة وسرطان تجويف الفم/الأنف، وسرطان الثدي لدى الشباب، وبين النساء قبل سن اليأس، في المقام الأول، وداء القلب الإكليلي، والأمراض التنفسية، وانخفاض وظائف الرئة. وليس ثمة مستوى آمن للتعرض للتدخين غير المباشر. ولا توفر التهوية وتنظيف الهواء حماية كافية من التعرض للتدخين غير المباشر في الداخل، رغم أن صناعة التبغ تدعي عكس ذلك. ويمثل القضاء على التعرض للتدخين غير المباشر من خلال إنشاء بيئات خالية من التدخين بقوة القانون الحل الوحيد المدعوم علميا للحماية من آثاره الضارة.

١٥ – وفي المادة ٨ من اتفاقية منظمة الصحة العالمية أقر الأطراف بأن الأدلة العلمية أثبتت بشكل قاطع أن استهلاك التبغ والتعرض لدخان التبغ يسبب الموت والمرض والعجز. ولذلك،

فقد طُلب من الأطراف أن توفر الحماية من التعرض لدخان التبغ في أماكن العمل الداخلية، والنقل العام، والأماكن العامة الداخلية، وفي أماكن عامة أخرى حسب الاقتضاء. وتعتبر البيئات الخالية من التدخين علاوة على تحسين صحة غير المدخنين، من أكثر سياسات مكافحة التبغ فعالية من حيث التكاليف. وتبين من الأدلة التي جرى جمعها من استعراض منهجي أن أماكن العمل الخالية تماما من التدخين تقترن بانخفاض في انتشار التدخين بنسبة ٣,٨ في المائة وتراجع استهلاك المدخنين المستمرين بما يصل إلى ٣,٨ سجائر في اليوم. وكانت الآثار المزدوجة لانخفاض الانتشار وتراجع الاستهلاك تعادل انخفاضا نسبيا في استهلاك السجائر لكل مستخدم بمعدل ٢٩ في المائة. ومن المحتمل أيضا أن تؤدي البيئات الخالية من التدخين إلى تخفيض بدء التدخين بتغيير المواقف الاجتماعية إزاء التدخين وتخفيض عدد السجائر في اليوم بين المدخنين، مما يشجع على الإقلاع.

١٦ - ونظمت مبادرة العالم الخالي من التبغ لمنظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع معهد بلومبرغ للصحة العامة التابع لجامعة جون هوبكنز، مشاورة للخبراء بشأن التدخين غير المباشر والبيئات الخالية من التدخين في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في مونتيفيديو، وركزت المشاورة على خمسة مجالات رئيسية: تركيبة التدخين غير المباشر والآثار الصحية والأثر الاقتصادي للتدخين اللاإرادي وللتشريعات المتعلقة بالأماكن الخالية من التدخين، وأثر تشريعات الأماكن الخالية من التدخين على الاستهلاك، ووضع السياسات وتنفيذها وتقييمها؛ والدعوة إلى تعزيز البيئات الخالية من التدخين ومواجهة المعارضة من صناعة التبغ. وبالاستناد إلى مناقشات هذه المشاورة ونتائجها، ستوضع توصيات السياسات العامة لمنظمة الصحة العالمية بشأن التدخين غير المباشر والبيئات الخالية من التدخين. وستعالج التوصيات نطاق وتغطية سياسات الأماكن الخالية من التدخين، والتجارب والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ، والإنفاذ، والتقييم والرصد، والموارد المتيسرة والحاجات إلى بناء القدرات.

١٧ - وتؤكد التوصيات الأولية الناجمة عن المشاورة الأدلة العلمية التي تفيد بأن البيئات الخالية من التدخين بنسبة ١٠٠ في المائة ضرورية لتوفير الحماية من الآثار الصحية للتدخين غير المباشر. ويوصي بأن تهدف الحكومات إلى اشتراط أن تكون كل أماكن العمل الداخلية (بما فيها المطاعم والحانات وأندية القمار) والأماكن العامة خالية من التدخين. وعلى أساس الأدلة التي تبين أن البيئات الخالية من التدخين لا تضر بالأعمال التجارية، بما فيها تلك المتعلقة بقطاع الضيافة، يوصي أيضا بأن تواجه الحكومات الحجج التي تدعي العكس وتنفذ سياسات الأماكن الخالية من التدخين في قطاع الضيافة. وتشكل التجربة التي عاشتها بلدان

كأيرلندا وإيطاليا والنرويج، التي نفذت بنجاح حظرا تاما على التدخين في كل الأماكن العامة، أحسن دليل على أن البيئات الخالية من التدخين فعالة ولا تضر بالأعمال التجارية.

التدخين غير المباشر: خطر مهني

١٨ - يعتبر التدخين غير المباشر أيضا خطرا مهنيا، أي ظرف من ظروف العمل يمكن أن يؤدي إلى الحوادث أو المرض أو الوفاة. وهناك عدد من الحجج الطبية والصحية والقانونية لاعتبار التدخين غير المباشر في مكان العمل خطرا مهنيا.

١٩ - ومن بين الآثار الصحية الموثقة للتعرض للتدخين غير المباشر في مكان العمل أمراض القلب والأوعية الدموية (ارتفاع ضغط الدم وداء القلب الإكليلي)، والسرطان، والربو، وانخفاض الوزن عند الولادة. وقد أظهرت دراسات أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن نسبة تتراوح من ٤ إلى ٧ في المائة من الوفيات الناتجة عن داء القلب الإكليلي سببها تعرض غير المدخنين في مكان العمل للتدخين غير المباشر. وعلاوة على ذلك، فإن الوكالة الدولية لبحوث السرطان اعترفت بالتدخين غير المباشر كمسبب للسرطان عند الإنسان. وتوحي أدلة علم الأوبئة بأن التعرض للتدخين غير المباشر في مكان العمل يزيد مخاطر الإصابة بالسرطان بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا. وهناك أدلة أخرى تدل على أن التعرض للتدخين غير المباشر قد يؤدي إلى تفاقم الربو الموجود أصلا. وعلاوة على ذلك، أُعزيت بعض حالات انخفاض الوزن عند الولادة للتعرض للتدخين غير المباشر في مكان العمل.

٢٠ - ويمكن تقييم التعرض للتدخين غير المباشر باستعمال علامات طرائق مباشرة لقياس الدخان في جو مكان العمل أو طرائق غير مباشرة تعتمد على وضع نماذج رياضية لمختلف تصورات التعرض. ويختلف شكل التعرض للتدخين غير المباشر في مكان العمل عن التعرض في البيت لأنه يتوقف على عدد المدخنين في مكان العمل، وحجمه، والتهوية، والقيود على التدخين، وغير ذلك من العوامل. وهناك طرائق فعالة لمنع التعرض للتدخين غير المباشر في مكان العمل. وأكثر هذه الطرائق فعالية استئصال الخطر من جذوره، أي الإقلاع عن التدخين أو فرض حظر كامل على التدخين في مكان العمل. والضوابط الهندسية، مثلا إنشاء صالات تدخين خاصة مجهزة بوسائل التهوية والمصافي، أقل فعالية. ومن بين التدابير التنظيمية لتخفيض التعرض للتدخين غير المباشر السياسات والبرامج والحملات المتعلقة بمكان العمل.

٢١ - وإذا اعتُبر التدخين غير المباشر خطرا مهنيا فإن مكافحته يجب أن تستند إلى تشريعات الصحة والسلامة المهنيتين بالإضافة إلى التشريعات الصادرة بموجب الاتفاقية الإطارية. وتتطلب تشريعات الصحة والسلامة المهنيتين تقييم خطر الصحة والسلامة في مكان العمل، وتنفيذ تدابير وقائية، وإعلام العاملين ومشاركتهم. ويتطلب تطبيق هذه

التشريعات على التدخين غير المباشر وضع قواعد محددة لمكافحة خطر التدخين، وإشراك مفتشي العمل في إنفاذ هذه القواعد، وتعبئة خدمات الصحة المهنية لمكافحة التبغ في مكان العمل.

٢٢ - وتوفر إدارة العمل المأمون التابعة لمنظمة العمل الدولية مجموعة الأنشطة التدريبية التي تسمى ''SOLVE'' وهي برنامج تعليمي تفاعلي مصمم للمساعدة على وضع السياسات العامة والعمل لمعالجة المسائل النفسية الاجتماعية في مكان العمل. وتعتبر هذه المجموعة التدريبية الإجهاد، والتبغ، والكحول والمخدرات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والعنف مشاكل نفسية من شأنها أن تؤدي، على المستوى الفردي، إلى ارتفاع خطر الحوادث، وزيادة المشاكل العائلية أو الاجتماعية، أو الوصم والتمييز، وضعف الحالة الصحية، والمرض الجسدي أو النفسي، والألم، والكرب، والعجز والوفاة. وعلى الصعيد التنظيمي، تكون نتائج المشاكل النفسية غير المعالجة كما يلي: انخفاض المعنويات، وزيادة التغيب، وارتفاع معدلات الدوران، وانخفاض الإنتاجية، وانخفاض الأرباح أو الخدمات، وزيادة التكاليف وانخفاض القدرة التنافسية. ويمكن استعمال مجموعة الأنشطة التدريبية SOLVE لمعالجة التبغ كمصدر للكرب أو كنتيجة لمشاكل نفسية أخرى، وذلك في إطار برنامج شامل للتصدي للمشاكل النفسية في مكان العمل. وهو يتكون من تدريب على مستوى السياسات وعلى المستوى الأساسي، بالإضافة إلى مجموعة من التدخلات التي تدوم ١,٥ ساعة لمعالجة مجالات مواضيعية محددة. وتستعمل كل الدورات تمارين ومناقشات جماعية وتخطيط أعمال فردية لتحقيق أهدافها. ويركز البرنامج على الوقاية في ترجمة المفاهيم إلى سياسات والسياسات إلى أفعال على الصعيد الوطني وعلى مستوى الشركات.

٢٣ - ومقر منظمة الصحة العالمية بيئة خالية من التدخين. وبينما حصر التدخين في مناطق معينة من المقر منذ عام ١٩٨٧، فإن سياسات الأماكن الخالية من التدخين في المنظمة تكثفت عام ٢٠٠٠: حيث لا يسمح بالتدخين إلا في منطقتين معينتين خارج المباني. وكان رأي العاملين جد مؤيد. وفي دراسة استقصائية لآراء موظفي المنظمة، أجريت عام ٢٠٠٥، ذكر ٨١,٧ في المائة من المستجبين إنهم ''يوافقون بشدة'' على أن من واجب منظمة الصحة العالمية أن تضمن بيئة خالية من التدخين. إلا أن الحالة تختلف في وكالات الأمم المتحدة الأخرى، خاصة في المقر في نيويورك.

٢٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أصدر الأمين العام نشرة (ST/SGB/2003/9) طلب فيها من الدبلوماسيين والموظفين الامتناع عن التدخين داخل مباني المقر ''لغرض القضاء على الأخطار المقترنة بالتدخين غير المباشر لكل من يعملون في أماكن عمل الأمم المتحدة في

المقر''. ورفض بعض الدبلوماسيين الامتثال للسياسة الجديدة مشيرين إلى أنه رغم أن الأمين العام هو رئيس الإدارة في الأمم المتحدة، فإن سلطة إصدار الولايات ترجع للدول الأعضاء في الجمعية العامة. وكنتيجة لذلك، لا يمكن تطبيق هذه السياسة إلا على الموظفين وليس على المندوبين. وبعث المدير العام لمنظمة الصحة العالمية والمديرة التنفيذية لليونيسيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ برسالة مشتركة إلى الأمين العام يطلبان فيها أن ينظر في تعزيز إنفاذ سياسة الأماكن الخالية من التبغ في الأمم المتحدة بتنفيذ حظر بيع منتجات التبغ في أماكن عمل الأمم المتحدة وحظر تام للتدخين في جميع مكاتب الأمم المتحدة في سائر أنحاء العالم. وأشار وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية في إحدى الإجابات إلى أن الإدارة ستبحث سبل تحسين الإنفاذ، وكذلك فرض حظر تام في جميع مكاتب الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وأشار أيضا إلى أن بيع منتجات التبغ يقوم به باعة خارجيون لديهم ترتيب تعاقدي مع المنظمة. لذلك، ستطلب الإدارة إلى مستشارها القانوني استعراض هذه الترتيبات لتحديد ما إذا كان من الممكن فرض حظر على بيع منتجات التبغ.

إجراءات المتابعة

٢٥ - يجري إرساء سوابق قانونية حاليا فيما يتعلق بمكافحة التبغ في الأماكن العامة في بلدان مثل أيرلندا وإيطاليا ومالطة والنرويج حيث فرضت البرلمانات حظرا واسع النطاق على التدخين في الأماكن العامة في السنوات الأخيرة. ويتجه توافق الآراء على الصعيد السياسي نحو المكافحة الفعالة للتبغ. ويأتي الزخم في حالات الحظر الوطنية من منظور السلامة والصحة المهنيتين. وفي ظل المناخ الراهن، يمكن لأرباب العمل أن يجدوا الدعم لحظر التدخين باعتباره وسيلة للحماية من الدعاوى القضائية المحتملة بسبب بيئات العمل غير الصحية. وحماية صحة العاملين هي الحجة التي يمكن لها أن تعبئ السياسيين لسن قوانين عن حظر التدخين. وتحمي هذه القوانين في الوقت نفسه، صحة شرائح عريضة من السكان كما تخفض من تكاليف الرعاية الصحية العامة. وتعد منظمة العمل الدولية، باعتبارها وكالة الأمم المتحدة المسؤولة عن عالم العمل، بمثابة المكان الطبيعي لاتخاذ إجراءات دولية بشأن التدخين في أماكن العمل.

٢٦ - ولدى منظمة العمل الدولية الهياكل والإجراءات اللازمة لإعداد الوثائق القانونية الدولية، وبالتالي فإن من المنطقي استخدام القدرات الموجودة لديها لمتابعة مسألة تترتب عليها حاليا آثار سياسية هامة. وتعد مدونات قواعد الممارسات التي وضعتها منظمة العمل الدولية جزءا من الأدوات اللازمة لوضع المعايير الخاصة بمنظمة العمل الدولية. وليست مدونات قواعد الممارسات ملزمة غير أنها كثيرا ما تستعمل على نطاق أوسع من الصكوك الأخرى،

ويمكنها أن تشكل أساسا للقوانين الوطنية. وهناك وعي متزايد بتكاليف التدخين غير المباشر فضلا عن كون بعض النقابات بدأت تتزعم التطورات في هذا المجال. وبالنظر لعدم وجود أية معايير دولية لمنظمة العمل الدولية تتصل مباشرة بالتدخين في أماكن العمل، رأت فرقة العمل أن الوقت قد حان لتتخذ منظمة العمل الدولية موقفا أكثر حزما ولوضع مدونة غير ملزمة لقواعد الممارسات بشأن التدخين في أماكن العمل.

٢٧ - وتمشيا مع نشرة الأمين العام التي أعلنت عن حظر التدخين داخل مباني المقر وتمشيا مع الأدلة القاطعة على كون التبغ خطرا مهنيا في أماكن العمل، تحث فرقة العمل على تنفيذ حظر التدخين داخل الأمم المتحدة. وتوصي فرقة العمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة باعتماد قرار بشأن جعل أماكن العمل في مقر الأمم المتحدة وفي المكاتب الإقليمية والقطرية خالية من دخان السجائر وباتخاذ الإجراءات التالية: (أ) تنفيذ سياسة عامة لجعل أماكن العمل خالية من التدخين في الأمم المتحدة؛ (ب) حظر بيع منتجات التبغ في أماكن العمل التابعة للأمم المتحدة؛ (ج) تشجيع حظر التدخين بالتشاور مع الموظفين؛ (د) تناول المسألة من منظور السلامة والصحة المهنيتين.

٢٨ - وينبغي تنفيذ سياسة عامة لجعل أماكن عمل خالية من التدخين بغرض حماية الموظفين. وبالتالي، ينبغي عدم تقديم خدمات الموظفين حيث يدخن المندوبون. وينبغي النظر إلى حظر التدخين في أماكن العمل على أنه حق من حقوق العاملين في بيئة عمل أكثر سلامة. فحماية صحة الموظفين لا تقبل التفاوض وينبغي أن تعتمد السياسة وتنفذ بسهولة من جانب المديرين وغيرهم من أصحاب المصلحة. وتجدر الإشارة إلى أن ١٢٤ بلدا قد أصبحت لحد الآن أطرافا متعاقدة كاملة في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ وإلى أنها قبلت التدابير التي تنص عليها، بما في ذلك التدبير المتعلق بحظر التدخين في الأماكن العامة. وحيث أن اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ أصبحت معاهدة تنفذ عالميا، ترى فرقة العمل أن الأمم المتحدة ينبغي لها أن تكون مثالا ساميا يحتذى على الصعيد العالمي بجعلها أماكن العمل التابعة للأمم المتحدة خالية من التدخين.

باء - التبغ والفقر والتنمية

٢٩ - لا يعد التبغ مجرد قضية من قضايا الصحة، بل يؤثر تعاطي التبغ وإنتاجه سلبا على فقر الأفراد والبلدان وعلى البيئة.

٣٠ - ولقد استُلهمت الأهداف الإنمائية للألفية من إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي يدعو الدول الأعضاء إلى العمل معا للقضاء على الفقر المدقع وتحسين الصحة وتعزيز التنمية

البشرية والنمو الاقتصادي المستدام في أفقر الأمم. ويتصدى الهدف الأول إلى القضاء على الفقر والجوع بصورة مباشرة. فيما تركز الأهداف الأخرى على الظروف المحددة التي يتجلى فيها الفقر و/أو تساهم في الفقر المتوارث عبر الأجيال. ويقترح الهدف الثامن وسيلة لتناول الأهداف السبعة الأولى ويدعو البلدان الغنية إلى العمل إلى جانب البلدان النامية لكفالة تقدمها الاقتصادي وتنميتها الاقتصادية المستدامة. وتشمل هذه الأهداف غايات محددة ينبغي بلوغها بحلول عام ٢٠١٥ استنادا إلى الحالة السائدة في عام ١٩٩٠.

٣١ - ويقيم المنشوران اللذين صدرا مؤخرا عن منظمة الصحة العالمية تحت عنوان الأهداف الإنمائية للألفية ومكافحة التبغ: فرصة للشراكة العالمية والصحة والأهداف الإنمائية للألفية الصلة التي تربط بين كل من الأهداف الثمانية والتبغ. ويعطي الفرع أدناه لمحة سريعة عن كيفية إقامة هذه الصلة.

الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع. يعيش أكثر من ٨٠ في المائة من المدخنين في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وعلى الصعيد القطري، بينت الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية أن انتشار تعاطي التبغ كان أعلى في أوساط الفئات المتدنية الدخل. وبالنسبة للأسر الفقيرة، قد يمثل الإنفاق على استهلاك التبغ تكلفة بديلة عالية حيث يحد من قدرتها على الحصول على مستوى أفضل من التغذية والعناية الصحية والتعليم . وتبين دراسات أجريت في إندونيسيا وميانمار ونيبال أن الأسر المعيشية المنخفضة الدخل تنفق نسبة تتراوح من ٥ إلى ١٥ في المائة من دخلها المعد للإنفاق على التبغ. وإضافة إلى ذلك، يؤدي تعاطي التبغ إلى المرض والوفاة. ويمثل التبغ أكبر سبب للوفاة من بين الأسباب التي يمكن الوقاية منها ويعد العامل الرابع من بين أعلى عوامل خطر الإصابة بالأمراض في أنحاء العالم. وتكلفة علاج الأمراض التي يسببها التبغ تكلفة عالية جدا وقد يكون وقعها شديدا على الموارد المالية للبلدان والأسر. ويعد تعزيز مكافحة التبغ، الذي يؤدي بفعالية إلى خفض الاستهلاك، أداة هامة للحد من التكاليف المقترنة بتعاطي التبغ ومن ثم تحسين مستوى التخفيف من حدة الفقر خاصة في أوساط أكثر الناس فقرا في البلدان النامية.

الهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. يرتبط التعليم على نحو لا يقبل الجدل بالتقدم الاقتصادي وبتحسين الصحة. فالمال الذي ينفقه الفقراء على التبغ هو مال حُوِّل مما ينبغي رصده لتعليم الأطفال. وإضافة إلى ذلك، يشغِّل الأطفال في زراعة التبغ وتصنيعه في مختلف أنحاء العالم النامي.

الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. يعتبر التدخين غالبا من عادات الرجال لا سيما في البلدان النامية. وتستهدف النساء حاليا من جانب صناعة التبغ حيث يشجع

التسويق النساء في البلدان النامية على التدخين باعتباره علامة على الاستقلالية والنجاح. كما أن النساء معرضات للتدخين غير المباشر في بيوتهن.

الهدف ٤: تخفيض معدل وفيات الأطفال. يعد سوء صحة الأم وتغذيتها من بين الأسباب الرئيسية لوفيات الرضع. وقد تساهم الأموال المنفقة على التبغ في سوء التغذية لدى الرضع بسبب تحويل الموارد الشحيحة من نفقات الأسر المعيشية على التغذية السليمة للأطفال. وعلاوة على ذلك، يؤثر التدخين غير المباشر في الأطفال أكثر من غيرهم ويزيد من معدل الأمراض التنفسية وغيرها من العلل لدى الرضع والأطفال.

الهدف ٥: تحسين الصحة النفاسية. الأموال المنفقة على التبغ هي أموال تحول مما ينبغي رصده للإنفاق على التغذية الجيدة للأمهات في الأسر الفقيرة مما قد يساهم في سوء التغذية لدى الأمهات. وتبين الدلائل أيضا أن النساء اللاتي يتعاطين التبغ يرزقن بأطفال أصغر حجما وأضعف بنية وأكثر عرضة للوفاة.

الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض. يؤثر التدخين والتعرض للتدخين غير المباشر أكثر ما يؤثر في المرضى ومن يكون جهاز مناعتهم ضعيفا (كالمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية). وقد ثبت أيضا، لا سيما من خلال دراسة هامة أجريت في الهند، أن التدخين يتسبب في تطور السل غير بادي الأعراض إلى سل سريري. وتبين الدراسة التي أجريت في الهند أيضا أنّ التدخين مسؤول عن نصف مجموع حالات الوفيات من جراء السل.

الهدف ٧: كفالة الاستدامة البيئية. يؤدي الحطب المستخدم في معالجة التبغ وتجهيزه إلى زيادة إزالة الغابات (يقطع الخشب على مساحة تقدر بـ ٢٠٠ ٠٠٠ هكتار من الغابات والحراج سنويا من أجل زراعة التبغ). وتتطلب زراعة التبغ أيضا استخدام مبيدات الآفات بشكل مكثف مما قد يسمم الناس والمياه والأراضي. ويؤدي التخصيب المكثف للأرض بغرض زراعة التبغ إلى تدهور التربة.

الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. يتجاوز وباء التبغ المستشري في العالم نطاق الحدود الوطنية. وبالتالي، ثمة حاجة إلى التصدي للمشكلة من منظور عالمي. وتعتبر الاتفاقية صكا صمم للتصدي لمكافحة التبغ على الصعيد العالمي. لكن ينبغي كذلك للوكالات الدولية وللبلدان في العالم المتقدم النمو والعالم النامي إدراج مكافحة التبغ كأداة لتناول الأهداف الإنمائية للألفية، ولتناول الأهداف الإنمائية للألفية في سياق مكافحة التبغ.

٣٢ - وقد تساعد مكافحة التبغ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية. وبفضل مساعدة متعاطي التبغ على الإقلاع عن التدخين وبثني الشباب عن الشروع في تعاطيه - من خلال تدابير قوية لمكافحة التبغ - يمكن الحد إلى حد كبير من الأضرار على الصحة ومن فقدان مداخيل أساسية مما قد يؤدي بدوره إلى التخفيف من حدة الفقر وإلى تحسين التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. وقد أقرت الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بذلك بالفعل عندما اعتمدت القرار ٦٢/٢٠٠٤ بشأن مكافحة التبغ. ويسلم القرار تحديدا بأن تعاطي التبغ لا يقتصر على ما يحدثه من آثار سيئة على الصحة فضلا عن عواقبه الاجتماعية والبيئية فحسب، لكنه يقوض أيضا الجهود المبذولة للتخفيف من حدة الفقر. ومن هنا تأتي أهمية إنفاذ تدابير مكافحة التبغ - من خلال تنفيذ الاتفاقية - على الصعيد القطري.

إجراءات المتابعة

٣٣ - لقد تغاضت الأهداف الإنمائية للألفية، بالصيغة التي تعرف بها حاليا، عن عدد من العوامل المهمة، التي تساهم في التنمية المستدامة، (كمكافحة التبغ). غير أن ذلك، لا ينبغي أن يمنع البلدان من إدماج العوامل الناقصة في برامجها الإنمائية الوطنية في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن أن تضطلع منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع الوكالات الإنمائية المتخصصة، بدور هام في تقديم الدعم للبلدان التي تريد وضع استراتيجيات للحد من الفقر تشمل مكافحة التبغ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد يكون إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه الخصوص، الذي يضطلع بدور مركزي في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية عبر ممثليه المقيمين، حاسما في هذا المجال. وفي هذا الصدد، تعتزم منظمة الصحة العالمية عقد ثلاث حلقات عمل وطنية في منطقة جنوب شرق آسيا للمساعدة في تشجيع إدماج مكافحة التبغ في البرامج الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وستكون مشاركة وكالات أخرى في هذه الاجتماعات، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مفيدة للغاية.

٣٤ - وسيستجيب هذا العمل أيضا للقرار الذي اتخذته الأطراف في الاتفاقية أثناء الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الذي شجع بقوة المنظمات الدولية والإقليمية كافة على دعم الأنشطة ذات الصلة بمكافحة التبغ، والإقرار بدورها في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر، وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، والاستدامة البيئية، وإقامة شراكات عالمية من أجل التنمية.

جيم – اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ

٣٥ – يتمثل الغرض المنشود من الاتفاقية على نحو ما أبرز في المادة ٣ منها، في ''حماية الأجيال الحالية والمقبلة من العواقب الصحية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية المدمرة الناجمة عن تعاطي التبغ والتعرض لدخانه، وذلك بإتاحة إطار لتدابير مكافحة التبغ التي يتعين أن تنفذها الأطراف على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي...''. وقد وضعت الاتفاقية استجابة لعولمة وباء التبغ، الذي تفاقم بفعل العديد من العوامل المعقدة ذات الآثار العابرة للحدود، بما فيها تحرير التجارة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتسويق العالمي، والإعلانات التجارية المتعلقة بالتبغ والعابرة للحدود الوطنية، وتعزيز ودعم الحركة الدولية للسجائر المهربة والمزيفة.

٣٦ – والاتفاقية عبارة عن معاهدة تستند إلى الأدلة وتشتمل على أحكام خاصة بالعرض والطلب. وترد الأحكام الأساسية المتصلة بالحد من الطلب في المواد من ٦ إلى ١٤، التي تورد بالتفصيل التدابير السعرية والضريبية وغير السعرية اللازمة للحد من الطلب على التبغ. وتشمل التدابير غير السعرية أحكاما من قبيل الحماية من التعرض لدخان التبغ، وتنظيم محتويات منتجات التبغ، وتنظيم الكشف عن منتجات التبغ، وتغليف وتوسيم منتجات التبغ، والتثقيف والاتصال والتدريب وتوعية الجمهور، وفرض حظر على الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته. وترد الأحكام الأساسية المتصلة بالحد من العرض في المواد من ١٥ إلى ١٧ وتشمل إجراءات ضد الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، وحظر بيعها إلى القصّر أو بواسطتهم، وحكما بشأن تقديم الدعم للأنشطة البديلة ذات الجدوى الاقتصادية. وتتجلى إحدى السمات الجديدة الأخرى للاتفاقية في إدراج حكم يتطرق للمسائل المتعلقة بالمسؤولية. وترد آليات التعاون العلمي والتقني وتبادل المعلومات في المواد من ٢٠ إلى ٢٢.

٣٧ – وبدأ نفاذ الاتفاقية في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أي بعد ٩٠ يوما من تصديق أربعين دولة (أو ما يعادلها قانونا) عليها. ففي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أي بعد مرور سنتين ونصف السنة فقط على اعتمادها، كان قد انضم إليها ١٠٠ بلد، فأصبحت بذلك أوسع المعاهدات حظا من حيث القبول في تاريخ الأمم المتحدة. واعتبارا من ٣ أيار/مايو ٢٠٠٦، كان هناك ١٢٦ من الأطراف الموزعة في أنحاء المعمورة والشاملة لجميع فئات الدخل والتي تغطي أكثر من ٧٠ في المائة من سكان العالم. وتمثل الأطراف الـ ١٢٦ في الاتفاقية أكثر من ٧٤ في المائة من إنتاج أوراق التبغ في العالم، ونسبة ٦٢ في المائة من صادرات أوراق التبغ في العالم، ونسبة ٦٨ في المائة من الإنتاج العالمي للسجائر، ونسبة ٦٣ في المائة من الصادرات العالمية للسجائر.

الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية

٣٨ - وفقا للمادة ٢٣ من الاتفاقية، كان من المقرر عقد مؤتمر الأطراف، وهو هيئة إدارة الاتفاقية، في موعد لا يتجاوز سنة واحدة من بدء نفاذها. وانعقدت الدورة الأولى للمؤتمر في جنيف، في الفترة من ٦ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦. واشتمل جدول أعمال المؤتمر على إقرار النظام الداخلي؛ وتعيين الأمانة الدائمة واعتماد أساليب عملها وميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وكان يتعين على المشاركين في المؤتمر أيضا أن ينظروا في الدراسة التي تعنى بالمصادر والآليات القائمة للمساعدة التي أعدتها الأمانة المؤقتة؛ وأن يوصوا بنموذج لتقديم التقارير؛ وأن يقترحوا بروتوكولات ومبادئ توجيهية لتنفيذ المعاهدة المقرر التفاوض بشأنها.

٣٩ - وامتثالا للمادة ٢٦-٥ (ج) من الاتفاقية، جرى التكليف بدراسة مصادر التمويل والمساعدة التقنية القائمة والمحتملة لمكافحة التبغ وأنشطة التنفيذ. وإضافة إلى هذه المساعدة من جانب منظمة الصحة العالمية، كشفت الدراسة أن خمسا من المنظمات الدولية الأخرى أشارت إلى أن التمويل كان أو قد يكون متاحا، وهذه المنظمات هي: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكة الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي. وورد ذكر المفوضية الأوروبية أيضا على أنها مصدر محتمل. بيد أن نظاما شاملا لتمويل مكافحة التبغ لفائدة البلدان المستهدفة لا يزال قيد الوضع. وهناك حاجة إلى اعتراف الجهات المانحة الدولية بأن التبغ يشكل جزءا أساسيا من الأهداف الإنمائية للألفية. ويعود للبلدان النامية وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أمر تحديد أولويات مكافحة التبغ في استراتيجياتها القطرية للشروع في الحوار الذي يتعين إقامته مع المانحين.

٤٠ - وقرر المؤتمر الأول للأطراف ما يلي:

(أ) إنشاء أمانة دائمة للاتفاقية داخل منظمة الصحة العالمية بجنيف. ووافق المندوبون على تخصيص ميزانية قدرها ٨ ملايين دولار لتشغيل الأمانة خلال العامين المقبلين. كما وافقت الأطراف على تمويلها عن طريق أنصبة طوعية. وستنظر جمعية الصحة العالمية في اتخاذ قرار بشأن إنشاء أمانة دائمة في دورتها لشهر أيار/مايو ٢٠٠٦؛

(ب) إنشاء أفرقة عاملة للشروع في وضع بروتوكولات في مجالي الإعلان عبر الحدود والاتجار غير المشروع. واتفقت الأطراف على وضع مبادئ توجيهية من أجل مساعدة البلدان على تهيئة أماكن خالية من دخان التبغ وإيجاد سُبل فعالة لتنظيم منتجاته؛

(ج) تقييم التقدم الذي تحرزه البلدان في تنفيذ التدابير التي تنص عليها الاتفاقية، وذلك من خلال استبيان تجريبي خاص بالتقارير أقرّته الأطراف؛

(د) دعوة البلدان المتقدمة النمو إلى تقديم الدعم التقني والمالي لمكافحة التبغ إلى البلدان النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وإلى البلدان المستفيدة لإيلاء الأولوية لمكافحة التبغ في المناقشات مع المانحين؛

(هـ) إنشاء فريق خبراء مخصّص يعمل على دراسة البدائل المضمونة الاستمرار من الناحية الاقتصادية لزراعة التبغ وإنتاجه، وذلك من أجل إصدار توصيات بشأن تنويع المبادرات المقترحة على البلدان التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على إنتاج التبغ.

٤١ - ويحظى تنفيذ سياسات شاملة في مجال مكافحة التبغ على الصعيد القطري بالأولوية، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية. وتتطلب المقررات التي اتخذها مؤخرا مؤتمر الأطراف في العديد من المجالات على وجه الخصوص خبرة الوكالات الأعضاء في فرقة العمل بهدف المساعدة على المضي قدما في تنفيذ الاتفاقية. وفيما يلي المجالات الرئيسية للتعاون التقني المحتمل مع منظمة الصحة العالمية، على النحو الذي أبرزته فرقة العمل وانسجاما مع أحكام الاتفاقية:

(أ) العمالة في قطاع زراعة التبغ وتصنيعه. من شأن التعاون التقني بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية أن يكون مفيدا في المسائل التي تتصل بدعم الأنشطة البديلة التي تتوافر فيها مقومات النجاح الاقتصادي لفائدة الذين يعملون في قطاع التبغ وقد يتأثرون على المدى البعيد بتخفيض الطلب على التبغ؛

(ب) السياسات المتعلقة بتوفير أماكن خالية من الدخان في منظومة الأمم المتحدة. لدى منظمة العمل الدولية تجربة واسعة في مجال تشجيع أماكن العمل الصحية، وهي تعمل على تقديم الدعم لأرباب العمل والعاملين لإيجاد أماكن عمل خالية من دخان السجائر؛ وقد يكون إسهامها قيما بشأن هذه المسألة؛

(ج) الأطفال والشباب. يتسم التعاون بين الوكالات، لا سيما مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بغرض تسليط الضوء على مكافحة التبغ مع التركيز بشكل خاص على الأطفال والشباب، بأهمية قيمة؛

(د) فرض الضرائب على منتجات التبغ. نظرا للخبرة الاقتصادية والولاية اللتين يتمتع بهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يمكن للوكالتين أن تكونا بمثابة عنصر رئيسي للتعاون من أجل مساعدة البلدان على وضع وتنفيذ سياسات فعالة تستند إلى الأدلة للحد من تعاطي التبغ؛

(هـ) الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ. قد تكون خبرة منظمة الجمارك العالمية وأعمالها بنّاءة للغاية في هذا المجال؛

(و) التبغ والفقر. يؤثر تعاطي التبغ سلبا على الفقر لا سيما في البلدان النامية المنخفضة الدخل. وفي ضوء الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة، يمكن لإسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري للحد من تعاطي التبغ وللتخفيف من وطأته المحتملة على الفقراء أن ينهض بمكافحة الفقر؛

(ز) التثقيف والاتصال والتدريب والتوعية. من شأن التعاون الوثيق بين منظمة الصحة العالمية واليونسكو على الصعيد القطري تيسير إمكانية الوصول إلى برامج التعليم والتوعية ذات الصلة؛

(ح) حماية البيئة. يمكن تعزيز عملية إنتاج وتصنيع التبغ السليمة بيئيا على الصعيد القطري، من خلال التعاون بين منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ط) مسائل التجارة والاستثمار. سبق أن درست منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي الآثار المترتبة على مكافحة التبغ من تحرير التجارة العالمية ويحتاج الأمر إلى بحثها مرة أخرى.

إجراءات المتابعة

٤٢ - أبرز المؤتمر الحاجة إلى مثل هذا التعاون وخاصة في مجال فرض الضرائب وفي مجال البدائل الاقتصادية القابلة للبقاء كما ورد أعلاه.

٤٣ - وفيما يتعلق بفرض الضرائب، قرر المؤتمر في مجال الموارد المالية وآليات المساعدة أن يشجع بقوة المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الآخرين في التنمية على تحديد مكافحة التبغ على أنه أهل الدعم المالي والمساعدة التقنية والنصيحة في مجال التدابير الضريبية لتخفيض الطلب على التبغ، والتي يمكن تقديمها للبلدان الأطراف النامية والأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالاتفاقية.

٤٤ - أما ما يتعلق بالبدائل الاقتصادية الممكنة، قرر المؤتمر إنشاء فريق دراسي مخصص معني بالمحاصيل البديلة مفتوح للأطراف المهتمة وتكليفه بالعمل على نحو وثيق مع المنظمات الدولية المختصة، وخاصة منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي والتعاون في عمله مع فرقة العمل.

٤٥ - كما قرر المؤتمر دعوة فرقة العمل لتقديم تقرير إلى المؤتمر في دورته الثانية، عن أنشطتها وما لها من صلة ممكنة بزيادة إمكانية الحصول على التمويل من أجل مكافحة التبغ، ويتضمن بيانا عاما عن عملها في تكثيف استجابة الأمم المتحدة إلى مكافحة التبغ.

٤٦ - وعقب القرارات التي اتخذها المؤتمر، بعث المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بمذكرة شفوية إلى الأمين العام في آذار/مارس ٢٠٠٦ ليبلغه بأن المؤتمر:

- دعا الأمين العام إلى تقديم تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بهدف اعتماد قرار من قبل المجلس بشأن مكافحة التبغ وتعبئة الموارد ذات الصلة؛
- دعا فرقة العمل إلى تقديم تقرير إلى المؤتمر في دورته الثانية عن أنشطتها وما لها من صلة ممكنة بزيادة إمكانية الحصول على التمويل من أجل مكافحة التبغ، ويتضمن كذلك بيانا عاما عن عملها في تكثيف استجابة الأمم المتحدة لمكافحة التبغ.

٤٧ - ستكون هناك حاجة إلى خبرة كل وكالة عضو في فرقة العمل لبناء القدرة التقنية للبلدان لدعم وتعزيز البرامج الوطنية لمكافحة التبغ.

دال - المشروع المتعلق بالاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ

٤٨ - كما ذُكر أعلاه، كان من القرارات الهامة التي اتخذها المؤتمر إنشاء فريق عامل سيبدأ بوضع بروتوكول في مجال الاتجار غير المشروع. ويمكن للمدخلات التقنية للوكالات المتخصصة مثل منظمة الجمارك العالمية ومنظمة الشرطة الأوروبية (يوروبول) والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش، بناء على عملها وتجربتها في مجال التهريب، أن تكون ذات أهمية كبيرة خلال وضع البروتوكول.

٤٩ - تقوم منظمة الجمارك العالمية من خلال مكاتبها المركزية والإقليمية والوطنية بجمع المعلومات (كعدد عمليات المصادرة والكميات المصادرة في جميع أنحاء العالم) من أجل قاعدة البيانات التي تحتفظ بها. ومن وبين أنشطتها الرئيسية، تساعد المنظمة البلدان الأعضاء في تقييماتها اليومية للمخاطر وعملها الاستخباري وفي مجال التدريب. كما تقوم بإعداد تقارير تحليلية بشأن تهريب مختلف المنتجات بما فيها التبغ. وفي عام ٢٠٠٥، قامت بنشر تقارير عن الجمارك والتبغ معدة لإطلاع المسؤولين فحسب. ويرد في الفقرات أدناه موجز للبيانات المستمدة من هذه التقارير.

٥٠ - بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، زادت مصادرة منتجات التبغ المهربة في المقام الأول في شرق أوربا وآسيا والمحيط الهادئ بينما انخفضت في أوروبا وأمريكا الجنوبية. وزادت الكميات المصادرة في شرق أوربا وآسيا والمحيط الهادئ وإلى حد طفيف في أوربا الغربية،

وانخفضت في الأقاليم الأخرى من العالم. وعلى الصعيد العالمي، ازدادت المصادرات من تبغ التدخين بمعدل أربع أضعاف بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ بينما تضاعفت المصادرات من السجائر المزورة مرتين تقريبا بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤. ويمكن لمعرفة منتجات التبغ المهربة المصادرة ومراقبتها أن توفر نظرة متعمقة لصانعي السياسة العاملين في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع في منتجات التبغ.

٥١ - إن مهمة يوروبول هي القيام بمساهمة كبيرة في إجراءات إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي من خلال منع ومكافحة الجريمة الدولية ، مع التوكيد بوجه خاص على المنظمات الإجرامية المتورطة. وانطلق مشروع ملف أعمال التحليل الخاص بالتدخين في نيسان /أبريل ٢٠٠٥، وهو يضم سلطات الجمارك والشرطة من حوالي ٢٦ بلدا أوروبيا والولايات المتحدة الأمريكية. وأعربت وحدة التعاون القضائي الأوروبي ومركز مبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا ومنظمة الجمارك العالمية والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش ومنظمة الصحة العالمية عن دعمها الكامل للمشروع. وتتمثل أهدافه في إنشاء دائرة مركزية تساهم فيها فرق التحقيق ببيانات تشغيلية ذات نوعية عالية من التحقيقات الحية؛ ومعالجة وتحليل هذه البيانات بسرعة وبفعالية حتى يتسنى نشر التقارير التحليلية التي تصف الشبكات الإجرامية المتورطة في تهريب السجائر ومنتجات التبغ الأخرى وتزويرها وتصنيعها بصورة غير مشروعة في الاتحاد الأوروبي؛ وتحديد الأفراد الرئيسيين في الشبكات الإجرامية، وكشف أسلوب العمل في كل حالة، وذلك حتى يتم كشف المجرمين وبالتالي حرمانهم من عائداتهم غير المشروعة. إن الجريمة المنظمة متورطة على نحو خاص في الغش وتتوسع إلى مجالات أخرى من عائدات التبغ التي تحصل عليها.

٥٢ - إن دور المكتب الأوروبي لمكافحة الغش هو حماية المصالح المالية للاتحاد الأوروبي ضد جميع أنواع الغش والمخالفات التي تؤثر على عائدات ونفقات ميزانيته. وقد أدى تهريب كل من السجائر الأصلية والمزورة إلى الاتحاد الأوروبي إلى خسائر كبيرة في الميزانيات لكل من الاتحاد ودوله الأعضاء. وللمساعدة على التغلب على هذه المشاكل، وقّع الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء على اتفاق لمكافحة التهريب والتزوير مع شركة فيليب موريس إنترناشيونال، يتمثل في نظام شامل لمكافحة التهريب ولمكافحة غسل الأموال من أجل منتجات فيليب موريس تشمل ما قبل توزيع المنتجات وبعده. وينص الاتفاق على ما يلي: (أ) دفعات تكميلية تصل حتى ٥٠٠ في المائة من الرسوم والضرائب المستحقة على سجائر فيليب موريس الأصلية المهربة والتي تصادر في المستقبل؛ (ب) الامتثال للبروتوكولات للحماية من التهريب وغسل الأموال؛ (ج) إبرام بروتوكولات للتعقب والتتبع لمساعدة سلطات إنفاذ القانون على منع التهريب المستقبلي. ويعمل هذا النظام جيدا حتى الآن. بيد

أن المكتب الأوروبي لمكافحة الغش يرى أن إبرام اتفاق مع صانع واحد فقط ليس كافيا؛ وهناك حاجة إلى حل أكثر شمولا سواء على الصعيد الأوروبي أو العالمي. وتعتبر الاتفاقية أداة للتقدم في هذا الخصوص. وسيكون إبرام بروتوكول للتعقب والتتبع، يستند إلى أحكام الاتفاق مع فيليب موريس، خطوة رئيسية إيجابية. وقام المكتب الأوروبي لمكافحة الغش بالاستناد إلى خبرته بإعداد ورقة لمنظمة الصحة العالمية من أجل الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف يشرح فيها إمكانية وضع بروتوكول لإنشاء نظام تعقب وتتبع للسجائر يقع ضمن إطار المادة ١٥ من الاتفاقية المتعلقة بالاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

إجراءات المتابعة

٥٣ - فيما يتعلق بإعداد البروتوكولات، طلب المؤتمر من الأمانة العامة دعوة كل إقليم من أقاليم منظمة الصحة العالمية، بالتشاور مع الأطراف من كل منها، إلى ترشيح عدد لا يتجاوز أربعة خبراء لكل إقليم لإعداد نموذج لبروتوكول يتعلق بالاتجار غير المشروع، على أساس المادة ١٥ من الاتفاقية، مع مراعاة عمل الكيانات المختصة في المسألة. ولدى إعداد البروتوكول، سيجري تزويد الخبراء بمدخلات تقنية من وكالات مثل منظمة الجمارك العالمية ويوروبول والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

هاء - المسؤولية الاجتماعية لصناعة وشركات التبغ

٥٤ - بالنسبة إلى منظمة الصحة العالمية تشكل شركات التبغ والمسؤولية الاجتماعية تناقضا متأصلا. فكما تسعى شركات التبغ إلى تعزيز مشاركتها في حركة المسؤولية الاجتماعية للشركات ووضع أنشطة إضافية في جميع أنحاء العالم، لا بدّ من ممارسة الحرص لتجنب الانطباع بوجود تعاون أو شراكات مع شركات التبغ. وبينما قد يبدو أن بعض الأنشطة التي تضطلع بها الشركات تستحق الثناء للوهلة الأولى، إلا أن الهدف النهائي لشركات التبغ هو زيادة مبيعاتها وحصتها من السوق، وهي أهداف تتعارض مع الصحة والرفاه والتنمية المستدامة. ورغم أن التبغ قانوني فإنه فريد من حيث أنه منتوج استهلاكي يسبب عند استعماله وفقا لما يحدده الصانعون، الموت والمرض والإعاقة بين المستهلكين على نطاق واسع. وينبغي أن لا تقلل أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات أثر المنتج على البشرية؛ لذلك، فإن عمليات شركات التبغ تتعارض مع مبدأ المسؤولية ومبادرة الميثاق العالمي. ولأن أهداف وكالات الصحة والتنمية وأهداف شركات التبغ متعارضة، فلا ينبغي محاولة إقامة شراكات أو القيام بمساع تعاونية. وعلاوة على ذلك، فإن موقف منظمة الصحة العالمية هو أن صناعة التبغ إلى جانب صانعي الأسلحة مستثناة كمصدر من مصادر التمويل.

٥٥ - ما برحت منظمة الصحة العالمية، من خلال مبادرة العالم الخالي من التبغ، تشارك مع المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس في الجهود الرامية إلى وضع معايير غير ملزمة للمسؤولية الاجتماعية (١٣٠٢٦٠٠٠). والهدف المعلن للمبادرة هو وضع مبادئ توجيهية ذات أهمية عالمية تكون مفيدة للمنظمات في جميع أنحاء العالم من أجل إنشاء وتنفيذ وصون وتحسين الطريقة التي تعالج بها المسؤولية الاجتماعية. وتحث منظمة الصحة العالمية وكالات الأمم المتحدة الأخرى على اعتماد موقفها، أي اعتبار أن الصحة حق إنساني متأصل، وأن الأثر السلبي لأي منتوج على صحة البشر لا يمكن التغاضي عنه لدى وضع معايير وقواعد المسؤولية الاجتماعية. كما تعتقد منظمة الصحة العالمية أنه ينبغي ألا يُسمح لصناعة التبغ بأن تستعمل برامج المسؤولية الاجتماعية أو استراتيجياتها لتعزيز منتجاتها أو أعمالها بأي طريقة كانت. وهكذا، فإن حق الصحة ينبغي أن يتجلى في قسم المبادئ من المعيار كحق إنساني أساسي.

٥٦ - ترمي مبادرة الميثاق العالمي إلى تعزيز المواطنة المسؤولة للشركات بحيث يمكن للأعمال التجارية أن تكون جزءا من الحل لتحديات العولمة. وهي تهدف إلى جمع الشركات إلى جانب وكالات الأمم المتحدة والقوى العاملة والمجتمع المدني لدعم المبادئ البيئية والاجتماعية الشاملة. ومع ذلك، فإن منظمة الصحة العالمية قلقة لأن هناك ثلاث شركات تبغ مدرجة في قائمة الميثاق العالمي، وأن هذه الشركات تستخدم هذه المعلومات لتحدث انطباعا بالارتباط مع منظومة الأمم المتحدة، مما يبعث برسالة مضللة تشير إلى دعم منظومة الأمم المتحدة الفعال لأنشطتها الاجتماعية، وبالتالي لأعمالها. وهناك فرعان من الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ مدرجان في القائمة وهما شركة سوزا كروز من البرازيل وشركة سيلان للتبغ من سري لانكا. كذلك شركة التبغ التجارية الموحدة (ستاندارد كوميرشال توباكو) من مالاوي.

٥٧ - وتدرك منظمة الصحة العالمية أن الميثاق العالمي لا يوافق على نحو فعال على أنشطة الشركات المذكورة في قائمته ولا يشجعها. كما تدرك أن ذكر اسم شركة في قائمة الميثاق العالمي لا يعني أن هذه الشركة مسؤولة اجتماعيا. ومع ذلك، هناك دواع للقلق من أن تفهم على هذا النحو من الخارج وأن تستغل شركات التبغ هذا الانطباع المضلل.

إجراءات المتابعة

٥٨ - إن مختلف وكالات الأمم المتحدة والكيانات الحكومية الدولية الأخرى ليست متأكدة من كيفية رسم خط يتعلق بقبول التبرعات من صناعة التبغ بينما تسعى إلى الحصول على تمويل من المانحين من أجل الإغاثة والأنشطة الإنسانية الأخرى. ولذلك، فإن فرقة العمل

تلتمس توجيه من الميثاق العالمي بشأن هذه المسألة، نظرا لمجال خبرته. وتوصي فرقة العمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يطلب من الميثاق العالمي أن ينشئ فريقا عاملا لدراسة مسألة استثمارات شركات التبغ وفروعها ومشاركتها في الميثاق العالمي. ويمكن للفريق العامل أن يناقش ما هو الدور، إن وجد، الذي يمكن أن تضطلع به شركات التبغ، كشركاء أو مانحين، في أنشطة وكالات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية الدولية.

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

٥٩ – تقدم التوصيات التالية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) التدخين غير المباشر يقتل. إنه خطر مهني وله عدد متنوع من الجوانب النفسية والاجتماعية. وليس هناك مستوى آمن للتعرض للتدخين غير المباشر، وبناء عليه، فإن هناك حاجة إلى تنظيمه على نحو صارم لحماية صحة العمال. وفي ضوء تجربة البلدان والوكالات التي حظرت بنجاح استخدام التبغ في مكان العمل، توصي فرقة العمل بقوة بتنفيذ حظر شامل على التدخين في جميع مباني الأمم المتحدة (المقر والمكاتب الإقليمية والقطرية). كما توصي فرقة العمل باعتماد قرار من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي يدعو إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

'١' تنفيذ سياسة حظر التدخين في الأمم المتحدة؛

'٢' حظر بيع منتجات التبغ في مباني الأمم المتحدة؛

'٣' التفاوض على حظر التدخين بالتشاور مع الموظفين؛

'٤' تناول المسألة من منظور السلامة المهنية والمنظور الصحي؛

(ب) نظرا لولاية منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية بتعزيز أفضل شروط العمل، ونظرا إلى أن النقابات العمالية والحكومات وأرباب العمل أصبحوا أكثر وعيا بالمشاكل التي يسببها التدخين غير المباشر والحاجة إلى معالجتها، توصي فرقة العمل منظمة العمل الدولية، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، بوضع مدونة ممارسات تتعلق بالتدخين في مكان العمل؛

(ج) بناء على الأدلة التي تربط استعمال التبغ بالفقر والتنمية وبعد قرار مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ، التي تشجع بقوة المنظمات الدولية والإقليمية على دعم الأنشطة المتعلقة بمكافحة التبغ والإقرار بدور تلك المكافحة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، توصي فرقة العمل بتعزيز التعاون بين الوكالات للمساعدة على إدراج

مكافحة التبغ في برامج التنمية الوطنية للبلدان، وخاصة البلدان المنخفضة الدخل. وسعيا إلى تحقيق هذا الهدف، تشجع فرقة العمل على نحو خاص مشاركة الوكالات الإنمائية المتخصصة في تنظيم حلقات عمل وطنية، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، لدعم البلدان التي تريد وضع استراتيجيات الحد من الفقر، بما في ذلك أنشطة مكافحة التبغ، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(د) نظرا للجانب متعدد القطاعات لمكافحة التبغ والحاجة إلى تنفيذ الاتفاقية على الصعيد القطري، فإن التعاون مع مختلف الوكالات الحكومية الدولية ضروري في عدد من المجالات. وعقب القرارات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في دورته الأولى المعقودة في الفترة من ٦ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، توصي فرقة العمل بما يلي:

'١' التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتقديم النصح إلى البلدان لتنفيذ التدابير الضريبية السليمة كتدبير فعال لمكافحة التبغ يتسم بفعالية التكاليف والحد من استعمال التبغ وزيادة عائدات الحكومة؛

'٢' التعاون مع الوكالات المتخصصة مثل منظمة الأغذية والزراعة للعمل مع فريق الدراسة المخصص المكلف من المؤتمر باستكشاف البدائل الممكنة اقتصاديا لعمال التبغ وزارعيه والبائعين الإفراديين حسب الاقتضاء؛

'٣' التعاون بين الأنشطة التي يضطلع بها أعضاء فرقة العمل لاستكشاف أنشطة مكافحة التبغ التي تحتاج إلى تمويل واستكشاف وسائل الحصول على الأموال اللازمة. وهذا العمل موجز في تقرير سيقدم إلى المؤتمر في دورته الثانية التي ستعقد خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٧؛

(هـ) سلط مؤتمر الأطراف في دورته الأولى الضوء على الحاجة إلى وضع بروتوكول بشأن الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ. وقرر المؤتمر أنه ينبغي إنشاء فريق عامل يضم ما لا يقل عن أربعة خبراء يرشحون من كل إقليم من أقاليم منظمة الصحة العالمية لإعداد نموذج لهذا البروتوكول. وينبغي أن يضع الفريق العامل في اعتباره عمل الكيانات المختصة في هذه المسألة. ونظرا لنطاق هذا العمل، توصي فرقة العمل بالاستفادة من المدخلات الفاعلة للوكالات مثل منظمة الجمارك العالمية والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش ويوروبول وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال وضع البروتوكول؛

(و) وترى منظمة الصحة العالمية أن شركات التبغ والمسؤولية الاجتماعية للشركات تمثل تناقضا متأصلا لأن ترويج وبيع منتوج قاتل من الأنشطة التي لا تتفق مع

العمل كصناعة مسؤولة اجتماعيا. ومن سوء الحظ أن ثلاث شركات تبغ واردة على قائمة الميثاق العالمي الذي يمثل مبادرة أُنشئت بهدف تعزيز المواطنة المسؤولة للشركات. ودواعي القلق هنا أن هذه الشركات ستستغل مركزها لتعزيز أنشطتها وصورتها كشركات مسؤولة اجتماعيا. ومن أجل منع أوضاع تستطيع فيها شركات التبغ أن تستغل فيها أنشطتها الاجتماعية لكي تعيد صياغة صورتها وتجعلها إيجابية لتكسب الأسواق، فإن فرقة العمل تطالب المجلس بأن يوصي الميثاق العالمي بإنشاء فريق عامل يدرس المدى الذي تستطيع معه شركات التبغ أن تستثمر في الأنشطة المسؤولة اجتماعيا وتشارك بها، وخاصة فيما يتعلق بعمل الأمم المتحدة. وسوف يضع الفريق العامل في اعتباره التناقض بين صناعة التبغ والأنشطة الاجتماعية ويستخدم هذا كأساس لمناقشاته المتعلقة بالدور الذي ستضطلع به صناعة التبغ كشركاء أو مانحين في أنشطة الأمم المتحدة والوكالات الحكومية الدولية الأخرى.

الحاشية

(١) القائمة المرجعية لهذا التقرير متاحة عند الطلب من منظمة الصحة العالمية.